

Distr.: Limited
13 June 2018
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١١ (ب) من جدول الأعمال

تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة

التي تعقدها الأمم المتحدة: استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج

العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

مصر*: مشروع قرار

برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان إسطنبول^(١) وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٢) اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا المعقود في إسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، وأقرتهما الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٨٠/٦٥ المؤرخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الذي أهابت فيه بجميع أصحاب المصلحة المعنيين الالتزام بتنفيذ برنامج العمل، وإذ يشير أيضا إلى الإعلان السياسي الذي اعتمد في إطار استعراض منتصف المدة الشامل والرفيع المستوى لتنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ الذي أجري في أنطاليا، تركيا، من ٢٧ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦، وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٢٩٤/٧٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ال ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (A/CONF.219/7)، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ يعيد تأكيد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل إسطنبول المتمثل في التصدي للتحديات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نمواً من أجل القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وتمكين تلك البلدان من استيفاء معايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً،

وإذ يشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣)، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤)، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٥)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٦)، والخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها في كويتو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)^(٧)،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٣١/٧٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ٢٨/٢٠١٧ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ بشأن برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ يرحب بالاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي التي اعتمدت في المنتدى الثالث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي عقد في نيويورك من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨^(٨)،

وإذ يرحب أيضاً بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٧٢ المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨ بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وإذ يشدد على أهمية تنفيذه مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً وأولوياتها،

وإذ يحيط علماً بعقد منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٨ في نيويورك في ٢١ و ٢٢ أيار/مايو في موضوع ”الدور الاستراتيجي للتعاون الإنمائي في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠: بناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“،

وإذ يحيط علماً أيضاً بعقد الاجتماع الرفيع المستوى في موضوع ”الخروج المستدام من قائمة أقل البلدان نمواً“ في دكا في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛

وإذ يلاحظ موضوع الجزء الرفيع المستوى من دورته لعام ٢٠١٨ ”من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي: دعم إقامة مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود في المراكز السكنية الحضرية والريفية“، وموضوع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“،

(٣) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٤) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٥) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، القرار ١/م أ-٢١، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) انظر E/FFDF/2018/3.

١- **يحييط علما** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠^(٩)؛

٢- **يُهيّب** بأقل البلدان نموا وبشركائها الإنمائيين ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تواصل تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل أن تنفذ على نحو كامل وفعال، مع توخي التنسيق والاتساق والسرعة، الالتزامات التي قطعت في برنامج عمل إسطنبول^(٢) بمجالاته الثمانية ذات الأولوية، وهي (أ) القدرة المنتجة، (ب) والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، (ج) والتجارة، (د) والسلع الأساسية، (هـ) والتنمية البشرية والاجتماعية، (و) والأزمات المتعددة والتحديات المستجدة الأخرى، (ز) وتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات، (ح) والحكم الرشيد على كافة المستويات؛

٣- **يدعو** القطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات إلى الإسهام في تنفيذ برنامج عمل إسطنبول، كل في مجال اختصاصه، بما يتسق مع الأولويات الوطنية لأقل البلدان نموا؛

٤- **يرحب** بتفعيل بنك التكنولوجيا لأقل البلدان نموا وبتدشين مقره في غييزي، تركيا، ويحييط علما مع التقدير بالتبرعات التي قدمها كل من بنغلاديش وتركيا والسودان والنرويج، ويدعو الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص إلى تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى بنك التكنولوجيا لضمان تشغيله بفعالية؛

٥- **يؤكد** من جديد احتياج أقل البلدان نموا، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفا، إلى دعم عالمي معزز للتغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٠)، ويهيّب في هذا الصدد بالمجتمع الدولي أن يعطي الأولوية للدعم المقدم من جميع المصادر من أجل تيسير التنفيذ المنسق والمتابعة والرصد المتسق لبرنامج عمل إسطنبول وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(٣) وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٤) في أقل البلدان نموا، وأن يعمل على تعزيز ذلك الدعم؛

٦- **يسلم** بأنه من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد العامة المحلية الإضافية، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، مشفوعة بالمساعدة الدولية حسب الاقتضاء، ابتغاء تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة، وبأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا تقران بالدور المحوري لتعبئة الموارد المحلية الذي يؤكد مبدأ تولى زمام الأمر على الصعيد الوطني، ويسلم أيضا بأن أقل البلدان نموا تبذل جهودا كبيرة لتعبئة الموارد المحلية واجتذاب الاستثمار الخاص، بيد أنه يلزم إحراز مزيد من التقدم، ويشدد على أهمية تعزيز البيئات التمكينية الداخلية، بما يشمل سيادة القانون ومكافحة الفساد على كافة المستويات وبجميع أشكاله؛

٧- **يعرب عن قلقه** لأن بلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة لأقل البلدان نموا المحدد في برنامج عمل إسطنبول وخطة عمل أديس أبابا يظل بعيد المنال، على الرغم من حاجة هذه البلدان إلى دعم عالمي معزز، ملاحظا عكس مسار تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأقل البلدان نموا في عام ٢٠١٧ بعد أن تواصل هذا التراجع لعدة سنوات متتالية، ومعربا عن تقديره للبلدان القليلة

(٩) A/73/80-E/2018/58.

(١٠) انظر A/72/83-E/2017/60.

التي حققت أو تجاوزت التزاماتها بهدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وهدف رصد ما يتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، ويهيب بمقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية أن يفي كل واحد منهم بما عليه من التزامات تجاه أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشجع مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في إمكانية تحديد نسبة ٠,٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي هدفاً للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً، مؤكداً من جديد، في الوقت نفسه، أن من الغايات المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز حشد موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة؛

٨ - **يشير** إلى قراري الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٢٢١/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي هي في طور الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، ويؤكد أن جهود أقل البلدان نمواً من أجل الخروج المستدام من القائمة تستند إلى مبدأي القيادة وامتلاك زمام الأمر، بما أن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق التنمية تقع على عاتق البلدان نفسها، وبأنها تحتاج مع ذلك إلى الدعم من خلال تدابير محددة وواسعة في مجال الشراكة الدولية وفقاً لروح المساءلة المتبادلة عن النتائج الإنمائية؛

٩ - **يكبر** توصيته بأن يقوم البلد الذي هو في طور الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع شركائه في التنمية والتجارة الثنائيين والمتعددي الأطراف، بإنشاء الآلية الاستشارية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٠٩/٥٩ من أجل تيسير إعداد استراتيجية الانتقال وتحديد الإجراءات المرتبطة بها والتفاوض على مدتها وإنهاء العمل بها تدريجياً لفترة تناسب حالة التنمية في البلد، وبأن تدمج هذه الآلية في سائر العمليات الاستشارية والمبادرات ذات الصلة التي تتم بين البلد الذي هو في طور الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً وشركائه في التنمية؛

١٠ - **يقدر** أن يعزز رصد تنفيذ استراتيجيات الانتقال التي تضعها البلدان التي خرجت من قائمة أقل البلدان نمواً خلال اجتماعات التنسيق والإدارة التي يعقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يستعرض حالة تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس، بعد أن يصبح الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً فعلياً، لفترة ثلاث سنوات، ثم كل ثلاث سنوات بعد ذلك لفترتين متتاليتين؛

١١ - **يسلم** بأهمية عمليات استعراض لجنة السياسات الإنمائية لمعايير الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً، ويوصي بأن تكون تلك الاستعراضات شاملة ومراعية لجميع جوانب السياق الإنمائي الدولي المتغير، بما في ذلك الخطط ذات الصلة، ويحيط علماً، في هذا الصدد، بقرار اللجنة تنفيذ برنامج عمل متعدد السنوات للاستعراض الشامل لمعايير أقل البلدان نمواً^(١١)، ويتطلع إلى ما ستخلص إليه من نتائج؛

١٢ - **يكبر** التأكيد على أن توسيع نطاق الاعتراف بمركز أقل البلدان نمواً يمكن أن يحفز ويسهل تحسين أساليب دمج برنامج عمل إسطنبول في السياسات الإنمائية، ويحيط علماً في هذا الصدد

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٧، الملحق رقم ١٣ (E/2017/33)، الفصل الأول، الفرع باء، الفقرة ١٢.

بالدراسة الاستقصائية التي أجرتها لجنة السياسات الإنمائية لجمع معلومات بشأن اعتراف كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمفهوم أقل البلدان نمواً وأخذها به وبتوصيات اللجنة^(١٢)؛

١٣ - **يشير** إلى القرار الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والقاضي بإقامة روابط فعالة مع ترتيبات المتابعة والاستعراض لجميع مؤتمرات الأمم المتحدة وعملياتها ذات الصلة، بما فيها المؤتمرات والعمليات المعنية بأقل البلدان نمواً، ويشدد على أهمية تمتين التآزر في سياق تنفيذ الخطط التي جرى اعتمادها مؤخراً وبرنامج عمل إسطنبول على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشجع على تنسيق الجهود وكفالة اتساقها لدى متابعة تنفيذها؛

١٤ - **يعرب عن قلقه البالغ** لأن حصة الإنفاق على الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أقل البلدان نمواً تشهد تناقصاً وبلغت ٤٦ في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري في عام ٢٠١٦، مقارنة بنسبة تفوق ٥٠ في المائة مسجلة حتى عام ٢٠١٤^(١٣)، ويحث منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مواصلة إيلاء الأولوية لتخصيص الاعتمادات لأقل البلدان نمواً عن طريق وضع مبادئ توجيهية عملية ذات أهداف واضحة من حيث الميزانية وقواعد تنظم مخصصات الميزانية، مؤكداً من جديد أن أقل البلدان نمواً، باعتبارها أشد مجموعات البلدان ضعفاً، تحتاج إلى دعم معزز من أجل التغلب على التحديات الهيكلية التي تواجهها في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تزود البلدان التي هي في طور الخروج من قائمة تلك البلدان بالمساعدة اللازمة لصياغة وتنفيذ استراتيجياتها الانتقالية الوطنية، وأن تنظر في تقديم دعم تحدد طبيعته بحسب الأقطار للبلدان التي خرجت من القائمة، وذلك لفترة محددة من الزمن وعلى نحو يمكن التنبؤ به؛

١٥ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريراً مرحلياً عن تنفيذ برنامج العمل في دورته لعام ٢٠١٩ في إطار البند الفرعي المعنون "استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠" من البند المعنون "تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة".

(١٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفرع ألف، الفقرة ٥.

(١٣) انظر A/73/63-E/2018/8.